

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9478

الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/30

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا/السيدة سانشيز
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة/السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة شاندا
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
	اليابان	السيد سوزوكي

جدول الأعمال

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-35616 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/30.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

في البداية، ستدلي السفارة لانا نسيبة، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، ببيان مشترك باسم اللجان المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)؛ و 1373 (2001)؛ و 540 (2004). وبعد البيان المشترك، سيستمع المجلس إلى إحاطات يقدمها رؤساء تلك اللجان.

أعطى الكلمة الآن للسفيرة نسيبة.

السيدة نسيبة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن رؤساء اللجنة

المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، يشرفني أن أدلي ببيان مشترك بشأن التعاون بين اللجان الثلاث.

خلال العام الماضي، نسقت الهيئات الفرعية الثلاث عملها لتعزيز نهج مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من قبل الجهات غير التابعة للدول. وسأفصل اليوم الشكل الذي اتخذته هذا العمل.

أولاً، فيما يتعلق بزيارات التعاون، زارت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في 2023 الأردن وإسبانيا وإكوادور وبنين وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وشيلي وكندا باسم لجنة مكافحة الإرهاب. وزيارات لجنة مكافحة الإرهاب هذه تمكن مجلس الأمن من

رصد وتعزيز وتيسير تنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب ذات الصلة من قبل جميع الدول الأعضاء. فهي تتيح للجنة مكافحة الإرهاب تقييم خطر الإرهاب على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، فضلاً عن تحديد التقدم المحرز ومواطن القوة والثغرات والممارسات الجيدة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية. وقد شارك خبير من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملاً بقراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) في الزيارتين اللتين تمّا إلى كندا وإكوادور وقدم مشورة إلى الوفدين اللذين زارا بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مشاركة فريق الرصد في زيارات تقييم لجنة مكافحة الإرهاب لا تقدر بثمن في مساعدة اللجنة على تقييم التهديدات التي يشكلها الإرهاب على نحو أفضل وتحديد الثغرات. وتساعد مشورة فريق الرصد أيضاً على الإرشاد في وضع أولويات بناء قدرات مصممة خصيصاً للدول الأعضاء ومقدمي المساعدة التقنية والشركاء المنفذين.

ثانياً، كان تبادل المعلومات جانباً هاماً من جوانب العمل خلال العام الماضي. وواصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد وفريق خبراء لجنة القرار 1540 تبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بولايات اللجان الثلاث قبل الزيارات القطرية وبعدها، بما في ذلك عندما لم يتمكن خبراء فريق الرصد وفريق خبراء لجنة 1540 من الانضمام إلى أفرقة التقييم المعنية. وقد أصبح من الممارسات أن يناقش فريق الرصد وفريق خبراء لجنة القرار 1540 تقييمات التهديدات المتعلقة بالأفراد والمنظمات المدرجة أسماؤهم في نظامي جزاءات القرارين 1267 و 1988، فضلاً عن الأفراد المدرجين في قوائم الجزاءات الوطنية تمشياً مع القرار 1373 (2001). وظل المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يجتمع بانتظام في عام 2023 مع منسقي فريق الرصد وفريق خبراء لجنة 1540. كما أطلعت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فريق الرصد وفريق الخبراء على تقاريرها الشهرية عن أنشطتها ونشرتها الشهرية عن جدول زياراتها، لإبقائهما على علم بأنشطة التوعية التي تضطلع بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد وفريق خبراء لجنة 1540

مكافحة الإرهاب فريق الرصد أثناء إعدادها تقييمها الموجز المواضيعي للثغرات القائمة في تنفيذ الأحكام الرئيسية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، الذي يعد سنويا عملا بالفقرة 35 من القرار 2462 (2019). وشاركت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد في أفرقة مشروعات وحضرت اجتماعات أفرقة عاملة وجلسات عامة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وقدمت مدخلات موحدة بشأن تمويل داعش والقاعدة.

خامسا، تم التعاون في إطار الأفرقة العاملة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، التي يرأس بعضها المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب. وشارك فريق الرصد وخبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب - في حوارهم مع الدول الأعضاء - في عقد حلقات دراسية وحلقات عمل وإحاطات خبراء. وهذا يشمل مشاركة فريق الرصد في الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المشتركة بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وإحاطتهما المشتركة التي قدمها وفد من الحقوقيين والأكاديميين من بنغلاديش بشأن التهديد الإرهابي في جنوب وجنوب شرق آسيا، بتيسير من وزارة خارجية الولايات المتحدة. وقد حضر خبراء فريق الرصد الإحاطات التي عقدتها لجنة مكافحة الإرهاب، منذ البيان المشترك الأخير. وسنعم القائمة على جميع أعضاء المجلس.

سادسا، ظل فريق الرصد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق خبراء لجنة القرار 1540 منخرطين في جهود إنكاء الوعي بالتهديد المتزايد الذي يشكله تطوير الجهات من غير الدول للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية والمواد ذات الصلة والمواد ذات الاستخدام المزدوج أو حيازتها أو تصنيعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها لأغراض إرهابية. ويشمل هذا إنكاء الوعي ومساعدة الدول الأعضاء على وضع ضوابط محلية مناسبة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه المواد. وكذلك انضم فريق الرصد إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لقيادة جهود التوعية مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ تدابير حظر السفر. وهذا

الاجتماع بانتظام على مستوى العمل لتقييم آخر التطورات في ولاية كل منها وتحديد المزيد من مجالات التعاون الممكنة. ويشمل هذا إحاطات فصلية يقدم خلالها منسق فريق الرصد معلومات بأخر المستجدات عن تهديد الإرهاب.

ثالثا، تم التعاون بشأن الأحداث. وتعاون فريق الرصد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في حدثين جانبيين خلال الأسبوع الثالث لمكافحة الإرهاب، في حزيران/يونيه. وشارك خبير من فريق الرصد في الحدث الجانبي بشأن "الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الأمريكتين"، الذي شاركت في تنظيمه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والبعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة. وشارك خبراء من فريق الرصد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب كذلك في الحدث الجانبي الذي نظمته البعثتان الدائمات لكندا وإسبانيا وجامعة برينستون بشأن "التصدي للتحديات الأمنية المتعددة في أفغانستان تحت إدارة طالبان والبلدان المجاورة: الإرهاب والجريمة المنظمة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية".

رابعا، أسهم الخبراء في إعداد التقارير. ففي 2023، تعاون خبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد تعاوننا وثيقا في صياغة تقرير الأمين العام السادس عشر والسابع عشر المقررين بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين ونطاق جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة ذلك التهديد (S/2023/76 و S/2023/568).

وفي أعقاب الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في نيودلهي، واصل فريق الرصد التعاون مع خبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بعد اعتماد إعلان دلهي. وأسهم خبراء فريق الرصد في المشاورات التي أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتيسير صياغة المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية. وكذلك استشارت المديرية التنفيذية للجنة

التقرير الأساس لإحاطتي الحالية. وستفي الإحاطة أيضا بالشرط المنصوص عليه في القرار 2610 (2021) بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن مجمل عمل اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل. كما أفاد فريق الرصد، لا يزال خطر الإرهاب مرتفعاً في مناطق النزاع وأقل نسبياً في مناطق أخرى. فالحالة غير مستقرة، وبينما تضاعف التهديد في بعض مناطق النزاع، فإن قدرة الجماعات الإرهابية على الصمود تتطوي على إمكانية عودة ظهورها في ظروف محددة. وقد اضطر كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة إلى التكيف تنظيمياً واستراتيجياً بسبب الضغط على قيادتهما الأساسية، حيث حققت الفروع المحلية قدراً أكبر من القدرات التشغيلية المستقلة. مع ذلك، وعلى الرغم من الدلائل التي تشير إلى أن الإشراف المباشر للقيادة المركزية على الفروع الإقليمية محدود، لا تزال هناك روابط مالية ودعائية وروابط أخرى مستمرة.

ومنذ صدور أحدث تقرير لفريق الرصد في أوائل آب/أغسطس، أعلن تنظيم داعش وفاة آخر قائده، أبو الحسن الهاشمي القرشي، وعين خلفه أبو الحسين الحسيني القرشي. لقد تولى قيادة تنظيم داعش أربعة قادة في غضون أربع سنوات، قتل آخر ثلاثة منهم في غضون 16 شهراً، نتيجة لضغوط مكافحة الإرهاب المستمرة في الأراضي الخاضعة لسيطرته. وقد دفعت هذه الخسائر في القيادة التنظيم إلى تغيير استراتيجيته واعتماد هيكل تنظيمي أبسط، حيث أصبح دور القائد أقل أهمية من الناحية العملية. كما يقوم التنظيم بتقليص أنشطته بشكل استراتيجي من أجل الحد من الخسائر بعد ضعف قيادته، بهدف إعادة بناء القدرات وإعادة هيكلة صفوفه. وفي الوقت نفسه، يقوم بالتجنيد في المخيمات ومراكز الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. ويشكل العدد الكبير من السكان في المخيمات ومراكز الاحتجاز في تلك المنطقة تهديداً كبيراً محتملاً للمنطقة وخارجها. وفي داخل أفغانستان، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مصدر قلق. وقد أشارت الدول الأعضاء إلى قدرة الجماعة على توسيع نطاق تهديدها خارج البلد وإحداث تأثير في المنطقة الأوسع نطاقاً.

يشمل الاستخدام الفعال لقائمتي جزاءات القرارين 1267 و 1988، إلى جانب نشرات الإنتربول الخاصة ونظم المعلومات المسبقة عن المسافرين ونظم سجلات أسماء الركاب وقوائم المراقبة الوطنية.

وعلى ذلك، قدّم برنامج العمل العشرين للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540، الذي يغطي الفترة من 1 شباط/فبراير 2023 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2024، إلى مجلس الأمن في 16 شباط/فبراير 2023. ويتضمن البرنامج قائمة شاملة بالأنشطة التي تعترف اللجنة الاضطلاع بها لدعم التنفيذ الكامل لمتطلبات القرار 1540 (2004) من قبل جميع الدول الأعضاء. وتجرى الأنشطة في مجالات التوعية التي تضطلع بها اللجنة وآلية المساعدة التابعة للجنة والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والشفافية. وستواصل اللجان الثلاث التعاون وتنسيق عملها في إطار ولاية كل منها، بما في ذلك من خلال الزيارات المشتركة بناء على دعوة من الدول الأعضاء. وسيكفل ذلك اتباع نهج فعال وكفؤ لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة من قبل جهات من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفارة نسيبة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرايزر.

السيدة فرايزر (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أود أن أقدم لمحة عامة موجزة عن التطورات التي شهدتها أعمال اللجنة خلال العام الماضي. وسأوجز أيضاً تطور التهديد الذي يشكله داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واستجابة اللجنة لهذا التحدي بدعم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقريره نصف السنوي الثاني والثلاثين امتثالاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار 2610 (2021) في تموز/يوليه. وتشكل النتائج المستخلصة من

الرصد في الوقت نفسه عدة مقترحات محتملة للإدراج في القائمة بالتعاون مع الدول صاحبة اقتراح الإدراج. وتنتظر اللجنة أيضا في اقتراح يتعلق بفصل الدين عن الإرهاب في القوائم ذات الصلة.

ورفع اسم شخصين من القائمة بناء على توصية من أمين المظالم. ويقوم مكتب أمين المظالم حاليا باستعراض ثلاثة طلبات لرفع الأسماء من القائمة. وعلاوة على ذلك، وافقت لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة على إدخال تعديلات على قيود القائمة الحالية والموجزات السردية لـ 34 فردا وثمانية كيانات. وتتألف قائمة الجزاءات الحالية المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة من 256 فردا و 89 كيانا. وتلقت اللجنة ستة طلبات للإعفاء من تدابير تجميد الأصول بعد أن ثبتت ضرورة تلك الأصول لتغطية النفقات الأساسية، عملا بالفقرتين 84 (أ) و 86 (أ) من القرار 2610 (2021). وكانت خمسة من تلك الطلبات مقدمة من الدول الأعضاء وجاء طلب واحد من خلال آلية مراكز التنسيق. وتمت الموافقة على جميع الطلبات. ووافقت اللجنة أيضا على استثناء واحد من تدابير تجميد الأصول قدمته إحدى الدول الأعضاء نيابة عن فرد واحد لتغطية نفقات استثنائية. إن الاستعراض السنوي لعام 2022 - الذي أجري وفقا للفقرتين 90 و 91 من القرار 2610 (2021) وبالنظر إلى قيود القائمة التي تفتقر إلى المعرفات اللازمة وكذلك الأفراد المبلغ عن وفاتهم والكيانات المبلغ التي أفيد بأنه لم يعد لها وجود - يسير على ما يرام حتى الآن، وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت بالردود. ومن المقرر أن يبدأ الاستعراض السنوي المقبل في عام 2024.

بيد أن الدول الأعضاء، كما لاحظ فريق الرصد، لا تزال تعرب عن قلقها إزاء الافتقار إلى المعرفات. وحتى التعديلات التقنية التي أدخلت على القائمة استنادا إلى معلومات الدول الأعضاء والتي وافقت عليها اللجنة لم تسفر عن شيء يذكر لتحسين نوعية القائمة تحسينا جوهريا. ولا يزال إحجام بعض الدول الأعضاء وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة عن تقديم معلومات مستكملة عن الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة يمثل مشكلة.

ويزداد الوضع في أفريقيا تعقيدا، مع اشتداد العنف في منطقة الساحل والسودان. وقد أعربت عدة دول أعضاء عن قلقها إزاء احتمال أن يستغل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري القائمة لتحقيق أهدافهما الإرهابية. يحاول فصيل داعش الذي يعمل في منطقة الساحل الحصول على مزيد من الاستقلال ويكثف هجماته في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وتشكل المصادمات بين ذلك الفصيل والجماعات المرتبطة بالقاعدة في المنطقة، مقترنة بالظروف السياسية غير المستقرة في المنطقة، تحديا معقدا ومتعدد الأوجه للأمن الإقليمي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل القوات الديمقراطية المتحالفة تصعيد هجماتها على المدنيين، بينما تحسنت الحالة جنوبا، في موزامبيق، بشكل ملحوظ في كابو ديلغادو. وعموما، أود أن أسلط الضوء على أنه على الرغم من الخسائر في القيادة والجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، لا يزال تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتتطلب الحالة اهتماما مستمرا من الدول الأعضاء. ولإجراء تحليل أكثر تفصيلا، أحيل الأعضاء إلى التقارير الدورية لفريق الرصد المنشورة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

وفيما يتعلق بالعمل العام للجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأنشطة الموكلة إلينا بسلاسة. وأود أن أسلط الضوء على الجهود الإيجابية التي يبذلها أعضاء اللجنة في تنقيح المبادئ التوجيهية للجنة لتسيير أعمالها لضمان توافقها مع القرار 2610 (2021). وفي 10 آذار/مارس، توصلت اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن المعلومات المستكملة. ومنذ بداية العام، عقدت اللجنة 10 اجتماعات بالحضور الشخصي، بما في ذلك جلسة إحاطة مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، للدول الأعضاء المهمة. وأيدت اللجنة إضافة ثلاثة أفراد وكيان واحد إلى قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1267، مما يمثل زيادة عن السنة السابقة. وتنتظر اللجنة حاليا في مقترحات الإدراج في القائمة لكيانين وفردين، بينما يستعرض فريق

الجماعات الإرهابية أكثر مهارة في استغلالها، بما في ذلك عن طريق التخطيط لهجمات بأنظمة الطائرات المسيرة وتنفيذها. وتتزايد في بعض الدول الأعضاء أعمال الإرهاب بدافع كره الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب، أو باسم الدين أو المعتقد، وكثيراً ما ترتكبها جهات فاعلة منفردة تتحدى بشكل استباقي الكشف وتحديد الهوية. واصلت اللجنة، بدعم من المديرية التنفيذية، العمل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لتلك التهديدات والتحديات، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب. وقد ركزت اللجنة، في معرض قيامها بذلك، على ثلاثة مجالات عمل رئيسية.

الأول هو تقييم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء. وبالنسبة عن اللجنة، قامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بثمانية زيارات هذا العام، ليصل العدد الإجمالي الذي تم القيام به منذ عام 2005 إلى 200 زيارة على وجه التحديد والعدد الإجمالي للدول التي تمت زيارتها إلى 117 دولة. وقد استمرت الزيارات في توفير آلية فعالة للتعاون والحوار المباشر والبناء بين اللجنة والمديرية التنفيذية والدول الأعضاء، ولا تزال عنصراً حاسماً من عناصر عملية التقييم التي تقوم بها اللجنة. كما واصلت اللجنة عملها في مجال التقييم باستخدام أداة التقييم والتقدير المعززة، والدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة للتنفيذ، والاستعراض العام المنقح لتقييم التنفيذ. وقد صممت هذه الأدوات لضمان استمرار الدقة والاتساق والشفافية أثناء الاستعراضات المستندية وتقييمات الأداء. كما أنها تساعد على إنتاج تحليل كمي ونوعي لتوجيه قرارات السياسة العامة ذات الصلة للجنة والمجلس. وفي ذلك الصدد، واصلت اللجنة والهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن العمل معاً بشكل وثيق، وفقاً لولاية كل منها.

والمجال الثاني هو تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وحافظت اللجنة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على تعاونهما وتنسيقهما الوثيقين مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب طائفة واسعة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المعنية الإقليمية والثنائية.

وفي ضوء التهديد الإرهابي العالمي المستمر الذي يشكله تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، إلى جانب الاتجاهات المتغيرة، أود أن أشدد على أهمية الإبقاء على نظام الجزاءات المفروض بموجب القرار 1267 كأولوية عليا في جدول الأعمال العالمي لمكافحة الإرهاب. وأشجع الدول الأعضاء بقوة على المشاركة بنشاط في الحفاظ على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وتحديثها، وذلك باقتراح إدراج أسماء في القائمة وتقديم معلومات إضافية ومستكملة، إلى جانب الوثائق الداعمة، لقيود القائمة والموجزات السردية. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن تقارير الدول الأعضاء عن تنفيذ تدابير الجزاءات لا تزال محدودة نسبياً. وأحثها على مواصلة مشاركتها النشطة مع اللجنة وفريق الرصد، وهي حاسمة الأهمية لضمان دقة قائمة الجزاءات والتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات.

وبصفتي رئيسة، أختتم بياني بالإعراب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء على تعاونها مع اللجنة وفريق الرصد ومكتب أمين المظالم. الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفيرة فرايزر على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن للسفيرة نسيبة.

السيدة نسيبة (تكلمت بالإنكليزية): بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، يشرفني أن أحيط المجلس علماً بالجوانب الرئيسية لعمل اللجنة، بدعم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. شهد العام الماضي تطوراً مستمراً للتهديدات والتحديات التي تشكلها الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ولا يزال التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة، على التوالي، يتركز في مناطق النزاع، حيث يمكن استغلال أوجه الضعف بسهولة أكبر، على الرغم من أن تدابير مكافحة الإرهاب تخفف بشكل فعال من أنشطتها في أماكن أخرى. أصبحت الأنشطة الإرهابية لكل منهما في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا تتسم بقدر أكبر من اللامركزية، وغالباً ما توطئها الديناميات المحلية. وبما أن التكنولوجيات أصبحت أرخص والوصول إليها أسهل، فقد أصبحت

مفتوحة حول مكافحة الروايات الإرهابية تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات، مثل تأثير الذكاء الاصطناعي، وشددت على التدابير الوقائية، على النحو الذي كلف به المجلس. وقد ساعدت المنتجات التحليلية للمديرية، التي تسترشد بتعاونها الوثيق مع الكيانات الأعضاء في شبكتها العالمية للبحوث، على زيادة وعي المجلس واللجنة والدول الأعضاء بالاتجاهات والتهديدات الإرهابية الناشئة.

وواصلت اللجنة أيضاً معالجة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية لمكافحة الإرهاب. ونود أن نذكر الدول الأعضاء بأن أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وعززت اللجنة مشاركتها مع البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في إطار أنشطتها وفعاليتها المختلفة. وقرر المجلس في قراره 2617 (2021) أن يجري بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر استعراضاً مؤقتاً لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وهي بعثة سياسية خاصة. وستقوم اللجنة بمساعدة المجلس في استعراضه وستواصل تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تعزيز عملها وأدائها الوظيفي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري للمديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الأمانة العامة المساعدة ناتاليا غيرمان، على قيادتها، والشكر موصول لفريقها ولأمانة اللجنة على الدعم الذي قدموه للرئاسة واللجنة خلال العام الماضي. وأود أيضاً أن أعرب عن بالغ تقديري لأعضاء اللجنة على مشاركتهم البناءة جداً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفيرة نسيبة على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير مونتالفو سوسا.

السيد مونتالفو سوسا (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، يشرفني أن أقدم تقريراً عن التقدم المحرز منذ إحاطتنا المشتركة الأخيرة، المعقودة في 23 تشرين

وتتلقى اللجنة بانتظام إحاطات من مكتب مكافحة الإرهاب والمراقبين التابعين له، وتحضر الإحاطات التي تقدمها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن زيارات تقييم الدول الأعضاء، في حين شارك المكتب في معظم زيارات المديرية التنفيذية إلى الدول الأعضاء. وتُنشر في بوابة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب احتياجات المساعدة التقنية ذات الأولوية العليا التي تحددها اللجنة خلال زيارات التقييم التي تقوم بها، فضلاً عن عدد من تقارير الزيارات، لكي يمكن للشركاء المنفذين ذوي الصلة التابعين للأمم المتحدة الاطلاع عليها. وفي ذلك الصدد، ما فتئت المديرية التنفيذية تعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لاستكمال قاعدة بيانات التوصيات وتحسين أدائها الوظيفي. وتواصل المديرية، التي تعمل كرئيس أو رئيس مشارك أو نائب رئيس لعدة أفرقة عاملة تابعة لاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان أن تحقق مساعدتها التقنية أثراً ونتائج محددة وقابلة للقياس للدول الأعضاء التي تساعدها.

والمجال الرئيسي الثالث هو مواصلة تعزيز جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء. ومنذ اعتماد اللجنة لإعلان دلهي في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تولّت اللجنة القيام بالمهام المنصوص عليها في الإعلان وذلك في اجتماع خاص بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية. وهي تشمل وضع توصيات ومبادئ توجيهية غير ملزمة تغطي المجالات الثلاثة الكبرى التي نشهد فيها التكنولوجيات الناشئة - أي في التطور السريع، وفي استخدامها المتزايد من جانب الدول الأعضاء في جهود الأمن ومكافحة الإرهاب، وفي الخطر المتزايد الذي تمثله من خلال استغلال الإرهابيين لها، وعلى وجه التحديد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الدفع الجديدة لجمع الأموال ونظم الطائرات المسيّرة.

وخلال العام الماضي، عقدت اللجنة أربع جلسات إحاطة مفتوحة ومغلقة بشأن مواضيع إقليمية ومواضيعية لمعالجة اهتمامات وشواغل الدول الأعضاء بشأن مكافحة الإرهاب. وقد تضمنت جلسة إحاطة

اللجنة الاضطلاع بأنشطة لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال للقرار ومساعدة الدول - بناء على طلبها - في تعزيز قدراتها الوطنية. وشاركت اللجنة في 34 نشاطا من أنشطة التوعية نظمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني المعنيين. وحتى الآن، قدم 185 بلدا إلى اللجنة تقاريره الأولية التي تتضمن معلومات عن التدابير المتخذة، أو المزمع اتخاذها، لتنفيذ القرار 1540 (2004). إن فعالية التدابير العملية التي تتخذها الدول لتنفيذ القرار أمر هام، وأحد التدابير التي قد تنتظر فيها الدول في هذا الصدد هو وضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ، على النحو الذي شجع عليه مرة أخرى القرار 2663 (2022). وتساعد تلك الخطط على تحديد أولويات الدول وخططها لتنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك عن طريق تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والرقابية الوطنية، وتعزيز التعاون بين الوكالات وتحديد المجالات التي قد تتطلب المساعدة. ومنذ عام 2007، قدمت 38 دولة ما مجموعه 47 خطة من هذه الخطط إلى اللجنة.

وتضطلع اللجنة بدور هام في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004) عن طريق مضاهاة طلبات المساعدة بعروض تقديم هذه المساعدة، سواء من الدول أو من المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية. وبالإضافة إلى تيسير طلبات المساعدة، واصلت اللجنة العمل مع الدول - بناء على دعوتها - لمناقشة الإبلاغ الوطني، وخطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ، ومصفوفات اللجنة، والمساعدة في تدابير التنفيذ. وتواصل اللجنة أيضا استخدام موقعها على شبكة الإنترنت كوسيلة لتوعية الجمهور.

وعلى النحو المطلوب في القرار 2663 (2022)، اضطلعت اللجنة بأنشطة مختلفة في إطار برنامج عملها العشرين في مجالات التنفيذ، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشفافية والتوعية. وأود أن أبرز

الثاني/نوفمبر 2022 (انظر S/PV.9201). فيما يتعلق بولايتنا، نؤيد تأييدا تاما البيان المشترك الصادر باسم اللجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540.

يظل القرار 1540 (2004) عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار لمنع الأطراف الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المحددة في قائمة الأمم المتحدة التي أنشأتها وتحتفظ بها اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1267 (1999) وتلك التي ينطبق عليها القرار 1373 (2001). ولا تزال العواقب المدمرة والكارثية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن استخدام هذه الجهات الفاعلة للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية مسألة تثير قلقا بالغاً لدى المجتمع الدولي.

وقد أحرزت الدول تقدما كبيرا نحو التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)، كما حددت لجنة القرار 1540 من خلال عملية الاستعراض الشامل لعام 2022. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا يزال التنفيذ الكامل والفعال للقرار 1540 (2004) مهمة طويلة الأجل.

وعلى الرغم من أن ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 تختلف عن ولاية اللجنتين الأخريين، فقد واصلت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 الاضطلاع بولايتها وفقا لأحكام الفقرة 22 من القرار 2663 (2022)، أي من خلال تحسين تبادل المعلومات والنظر في فرص تنسيق الزيارات إلى الدول وفقا لولاية كل من اللجان الثلاث. وبناء على ذلك، تقدم لجنة القرار 1540 أيضا تقارير مشتركة إلى مجلس الأمن مع اللجنتين الأخريين كل عام، كما هو الحال في جلسة اليوم.

وعقب تجديد ولاية اللجنة لمدة 10 سنوات، حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2032، من خلال القرار 2663 (2022)، واصلت

الدول يصنفها المجلس ككيانات إرهابية. غير أن التزامات الدول بشأن الانتشار ينبغي أن تظل مستقلة عن إدراج مجلس الأمن لأسماء في قائمة الجزاءات. إننا بحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين التنمية والاحتياجات الأمنية في نظام القرار 1540. وينبغي ألا يعوق جوهر جهود الوقاية في إطار ذلك النظام التعاون الدولي بشأن المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية والمشروعة. وكثيراً ما نفكر في عدم الانتشار من الناحية المفاهيمية، ولكن العمل الحقيقي يكمن في أغلب الأحيان في تحسين الإجراءات وإدخال تحسينات عملية هامشية في التنفيذ. لذلك نرحب بجهود إكوادور في قيادة تنقيح آلية المساعدة بغية جعل الطلبات أبسط وأكثر وضوحاً للدول الأعضاء التي تلتزم المساعدة والتي تقدمها على حد سواء. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى فريق خبراء كامل الموظفين لمساعدة لجنة القرار 1540 في عملها. لذلك نحث على اختتام سريع لعملية ترشيح ستة خبراء جدد، استناداً إلى القائمة المختصرة التي وضعتها رئاسة اللجنة في نيسان/أبريل.

ومن المؤكد أن التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم القاعدة وداعش سيتعاضد إذا ما حصلنا على أسلحة دمار شامل. ومع ذلك، في حين أن الجماعات الأخرى يمكن أن تشكل بالتأكيد تهديداً مماثلاً، وفقاً للقرار 2610 (2021)، فإن إدراجها في قائمة الجزاءات يعتمد على إثبات ارتباطها بتنظيمي القاعدة أو داعش. وقد رحبنا بالرسالة التي وجهتها في آب/أغسطس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 1267 والتي تشدد على ضرورة أن تقدم الدول الأعضاء مقترحاتها بشأن الإدراج في القائمة مشفوعة بالأدلة الداعمة لها. وهي تحقق التوقعات بأن يمارس جميع أعضاء اللجنة سلطة ومسؤولية متساويتين فيما يتعلق بقرارات الإدراج في القوائم، بالإضافة إلى كونه ضماناً ضد تسييس طلبات الإدراج في القائمة.

إن عدم وجود تعريف متفق عليه دولياً للإرهاب يغذي الانتقادات الموجهة إلى الانتقائية والمعايير المزدوجة في الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الظاهرة المؤسفة. لا يحدث الرد على التهديدات الإرهابية أبداً في فراغ قانوني. وتحدد قواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

أن النهج التعاوني للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 وما تجرّبه من حوار مع الدول الأعضاء ما فتأ حجر الزاوية في أنشطتها. وفي ذلك السياق، وجهت في أيار/مايو رسائل إلى الدول الأعضاء للتأكيد على أهمية امتثال جميع الدول امتثالاً تاماً للقرار 1540 (2004) ولإعادة التأكيد على أن اللجنة تظل على استعداد لتقديم المساعدة. ووفقاً للفقرة 6 من القرار 2663 (2022)، كتبت إلى الدول التي لم تقدم بعد تقارير عن تنفيذ القرار لتشجيعها على مواصلة بذل الجهود لتقديم تقرير عن تنفيذها للقرار إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 من دون تأخير.

في الختام، أود الإعراب عن أن النهج التعاوني والحوار مع الدول الأعضاء يتبع باستمرار في عمل اللجنة وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير مونتالفو سوسا على إحاطته.

وأود أيضاً أن أعرب مرة أخرى عن امتناني للسفراء الثلاثة على العمل الهام الذي يقومون به بصفتهم رؤساء لجانهم.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل السفراء فرايزر ونسيبة ومونتالفو سوسا على إحاطاتهم اليوم وعلى قيادتهم المقتدرة، على التوالي، لكل من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004).

إن التعاون بين الهيئات الفرعية الثلاث مناسب وحسن التوقيت عندما يتعلق خطر انتشار الدمار الشامل بأطراف فاعلة من غير

الإنساني الحدود التي يمكن من خلالها ممارسة استخدام القوة، حتى في مواجهة تهديد إرهابي.

ويجسد تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بطريقة متوازنة، النهج الكلي الضروري الذي يدعو إليه أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وينبغي أن يشمل هذا النهج تيسير المساعدة التقنية وبناء القدرات المكيفة مع الواقع المحلي، والمصممة خصيصاً لاحتياجات وأولويات الدول الطالبة. وينبغي أن يتقيد وضع السياسات والمبادئ لمنع التهديد الإرهابي ومكافحته بنفس مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

ونقر بالدور الذي تؤديه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في دعم لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق القيام بزيارات تقييم قطرية بموافقة الحكومات المضيفة.

وتؤكد البرازيل من جديد رفضها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونكرر تأكيد التزامنا بمنع الإرهاب ومكافحته بالوسائل التي يسمح بها القانون، مع التركيز بشكل خاص على التعاون الدولي والإجراءات التي تعالج الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة التي ليس لها ما يبررها.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم الإحاطة التقليدية لرؤساء لجان مجلس الأمن الثلاث ذات الاختصاص في مجال مكافحة الإرهاب. ونود أيضاً أن نشكر رؤساء اللجان الثلاث على التقارير التي قدموها اليوم عن العمل الذي تم إنجازه، ونلاحظ إسهامهم الشخصي في تنفيذ الأهداف التي حددها المجلس في مجالي مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار.

ونتشاطر التقييمات الإيجابية المعرب عنها فيما يتعلق بالتعاون القائم بين اللجان، بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم الاجتماعات المشتركة وبعثات الرصد وتبادل المعلومات. ويبدو أن إقامة التعاون الفعال تزداد أهمية في ضوء الأهمية المستمرة لخطر الإرهاب. فالمنظمات الإرهابية تقوم بتكييف أساليبها ومواءمتها مع الظروف الراهنة. إنها تستغل حالات النزاع، وتستغل التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراضها الإجرامية.

إن مجرد مواكبة هياكل المجلس ذات الصلة تلك الاتجاهات الجديدة لا تكفي - بل يجب أن تحاول أن تسبق الإرهابيين بعدة خطوات.

ومن المهم تركيز جهود لجنة مكافحة الإرهاب على رصد تنفيذ الدول لقرارات مجلس الأمن الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان في المناطق التي يتزايد فيها النشاط الإرهابي. ونحث قيادة الدول المدرجة في القائمة الحالية لزيارات التقييم التي تقوم بها اللجنة على ألا تؤخر تنسيق هذه الزيارات مع قيادة لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية.

إن فوائد هذه الزيارات واضحة: فهي تسهم، في جملة أمور، في تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية وممارسات إنفاذ القانون. والتوصيات المستندة إلى نتائج هذه الزيارات تتيح للدول اتخاذ قرارات مستنيرة وسد هذه الثغرات بنفسها أو بطلب المساعدة التقنية عن طريق مكتب مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه عند تخطيط برامج بناء القدرات وتطويرها يجب، أولاً وقبل كل شيء، أن تؤخذ في الحسبان رغبات الدولة المستفيدة - فضلاً عن تقييمات وتوصيات خبراء اللجنة.

ونلاحظ مع الارتياح الدعم الرفيع المستوى على مستوى الخبراء الذي تقدمه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى اللجنة. ونشكر المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيدة ناتاليا غيرمان، على الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ الأهداف الرئيسية للمديرية، المتمثلة في إجراء زيارات التقييم وإعداد التقارير بالنيابة عن اللجنة.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أهمية الحفاظ على الطابع المتوازن لأدوات التقييم، وعدم الانجرار إلى مسائل ذات طابع ثانوي. إننا مقتنعون بأن المعيار الرئيسي لفعالية مكافحة الإرهاب لا يزال يتمثل في قدرة الدول على مكافحة الدعم المالي والأيديولوجي للإرهابيين وضمان حتمية العقاب على الجرائم المرتكبة.

وتشمل خطط لجنة مكافحة الإرهاب للسنة الحالية عقد عدد من الإحاطات. وفي ذات الوقت، يجب البدء في تحديد المواضيع التي ستناقش في اللجنة في العام المقبل. وفي رأينا أن المسألة شديدة الإلحاح هي إعادة مقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم من سورية

وثمة تركيز على النشاط الإرهابي في عدد من البلدان الأفريقية، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية للسياسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة للبلدان الغربية، فضلا عن الجهود التي يبذلها القادة في المنطقة للتغلب على التحديات المتصلة بالإرهاب. ونشدد على ضرورة مواصلة التركيز على مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المدرجين في قوائم الجزاءات الخاصة بمكافحة الإرهاب، بغية منع نشاطهم الإجرامي وكبح جماحه ومعالجة مسألة إمكانية إعادتهم إلى أوطانهم.

ونؤيد العمل الفعال الذي يقوم به فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي تشكل تقاريره حجر الزاوية في عمل اللجنة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الوثيق مع أولئك الخبراء. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تكون تقارير فريق الرصد موضوعية قدر الإمكان وألا تعتمد إلا على مصادر المعلومات التي تم التحقق منها. ونعتبر الزيارات القطرية التي يقوم بها فريق الرصد عاملا هاما في عملنا. ونشدد باستمرار على ضرورة إعطاء الأولوية لزيارات الأفرقة إلى البلدان المنخرطة في المقاومة المسلحة ضد الإرهابيين الدوليين والدول التي تتصدى بشكل مباشر للمظاهر الإرهابية.

ونشير إلى العمل الاستباقي المستمر الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) والجهود التي يبذلها رئيسها، الممثل الدائم لإكوادور، السيد هيرنان بيريس لوس. ولا يزال القرار 1540 (2004) صالحا بوصفه وثيقة دولية عالمية تهدف إلى ضمان التعاون بين الدول وتقديم المساعدة إليها في إقامة حواجز فعالة على الصعيد الوطني لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة في أيدي أطراف من غير الدول. ونعتبر مواصلة العمل في إطار اللجنة بروح من التعاون أمرا أساسيا لضمان التنفيذ الشامل والفعال للقرار 1540 (2004) من جانب جميع الدول.

ونشدد باستمرار على أن مجالات العمل الرئيسية للجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 ينبغي أن تظل متمثلة في رصد تنفيذ أحكام القرار وتنسيق الأنشطة العالمية في مجال تقديم المساعدة التقنية في تلك العملية إلى الدول بناء على طلبها. ويجب مراعاة أن اللجنة ينبغي ألا

والعراق إلى أوطانهم. وثمة أولوية أخرى تتمثل في تناول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يتم في إطارها تزويد الإرهابيين بالأسلحة.

وفيما يتعلق بمشاركة الخبراء في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل الراهنة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الإحاطات المفتوحة والمغلقة التي تقدمها اللجنة، وفي وضع المواد التحليلية، من الأهمية أن يتم الحفاظ على التوازن في تمثيل المناطق ووجهات النظر. ونود أن نطلب إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية غيرمان أن يوليا اهتماما خاصا لذلك الجانب.

ونعرب عن امتناننا لرئاسة مالطة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على قيادتها واستعدادها لاعتماد نهج بناء لحل مختلف القضايا. ونحن نقدر عمل تلك اللجنة، التي نعتبرها واحدة من أكثر آليات المجلس فعالية في مجال مكافحة الإرهاب. نحن نعطي الأولوية للمسائل المتعلقة بالتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن بشأن نظام الجزاءات الخاص بمكافحة الإرهاب ضد تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. ومما يثلج صدورنا أن الأحكام الرئيسية الواردة فيه تتجسد في المبادئ التوجيهية لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1267.

ونحن نرصد عن كثب ديناميات تطور التهديدات الإرهابية المعاصرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية والعراق، وفي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وفي القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع، لا يزال الجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية أحد العوامل الرئيسية في زعزعة استقرار الحالة في البلد. ويتفاقم هذا الخطر بسبب توسع أنشطته الأيديولوجية والدعائية وفي مجال التجنيد، مع الاستخدام الماهر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرى أن استمرار وجود الجماعة في البلد يشكل تهديدا للدول المجاورة لأفغانستان في وسط آسيا.

ويظل بلدنا منفتحا على التعاون البناء من أجل التوصل بسرعة وبصورة كفؤة إلى حل للتحديات الموضوعية والتنظيمية التي تواجهها اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر السفيرة فرايزر والسفير مونتالفو سوسا والسفيرة نسبية على إحاطاتهم بصفتهم رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

لقد استقادت دولة الإمارات العربية المتحدة كثيرا من فترة توليها رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، خاصة وأن المسار الحالي للتهديد الإرهابي وتطوره يشكلان مصدر قلق عميق لنا جميعا.

وتكشف الأرقام في منطقة الساحل عن حجم التهديد: فقد شكلت الوفيات المرتبطة بالإرهاب في منطقة الساحل 43 في المائة من العدد الإجمالي في العالم العام الماضي. ويقارن ذلك بنسبة 1 في المائة فقط في عام 2007. تتمكن الجماعات الإرهابية من استغلال النزاعات، وتدهور الظروف الاقتصادية، والفراغات الأمنية في الأماكن التي لا تخضع لحكم.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على أربع نقاط موجزة.

أولا، لا يمكننا أن نبالغ في التشديد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية التي تتيح انتشار الإرهاب. يجب أن تكون معالجتها هي أولويتنا الأولى، وبذلك نمنع الإرهاب من التجذر أصلا. ومن شأن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية والرفق التام للتغلب على أن تسهم في ردع تهديد الإرهاب. ولهذا اشتركت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في صياغة القرار 2686 (2023) بشأن التسامح، والسلام والأمن، الذي اتخذ بالإجماع هذا العام، وأقر لأول مرة بأن مسائل خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف

تفرض بالقوة أي خدمة على أعضاء المجتمع الدولي. ويجب أن تتسم نهجها، بما في ذلك عند تقديم المساعدة إلى الدول، باللباقة وأن تكفل توفير مستويات كافية من السرية.

وإذ أنتقل إلى نطاق الإحاطة المقدمة اليوم، أود أن أبرز أن أنشطة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المشاركة في الجلسات محددة بوضوح. إن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540، بوصفها هيئة ذات طابع وقائي لمنع الانتشار والرصد، لا تملك الولاية ولا القدرة التقنية للاضطلاع بأنشطة لتحديد التهديدات الإرهابية أو التصدي لها - فهي أنشطة منوطة بلجان مجلس الأمن المتخصصة. وتحويل تركيز اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 إلى مكافحة الإرهاب ينطوي على خطر تمييع جانب عدم الانتشار في أنشطتها وتغيير طبيعة القرار 1540 (2004) نفسه بإدخال عناصر لم ينص عليها في البداية في عملية تنفيذه، بما في ذلك الإسناد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي ذلك الصدد، نرى أن المحاولات الرامية إلى إيجاد نوع من التآزر والتداخل في الاختصاصات فيما بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 واللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 و 1989 و 2253 ولجان القرار 1373 غير ضرورية وتؤدي إلى نتائج عكسية - أولا وقبل كل شيء، من المنظور المتعلق بتحقيق أهداف القرار 1540 (2004) نفسه. ونلاحظ أن القرار 2663 (2022)، الذي اتخذ في العام الماضي، يؤكد الاختلاف في ولايات اللجان الثلاث ويؤكد من جديد الحفاظ على الأطر السابقة للتعاون المحتمل وتبادل المعلومات والتنسيق بشأن الزيارات إلى الدول. ونعتقد أن الإحاطات السنوية المشتركة للجان الثلاث كافية لتحقيق تلك الأهداف.

وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أيضا أن القرار يشير حصرا إلى التعاون فيما بين اللجان نفسها. ولا يذكر التفاعل المباشر بين أفرقة الخبراء التابعة لها. وبالنظر إلى الطابع المحدد لولايات اللجان، وفي حالة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، والمساءلة الصارمة لفريق خبراءها، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية، يجب على اللجان أن تنتظر في جميع المقترحات الممكنة في ذلك الصدد على أساس كل حالة على حدة.

رابعاً، هناك حاجة ملحة متزايدة إلى إعادة فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 إلى كامل قوامه، بتعيين خبراء لملء الشواغر الستة. ويحظى السفير بيريوس لوس، رئيس اللجنة، بدعمنا الكامل لحل تلك المسألة بأسرع ما يمكن ولضمان الأداء الفعال للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540. ونرحب بجهود اللجنة لتحسين آلية مساعدة الدول على تنفيذ القرار 1540 (2004)، بما في ذلك استكمال إجراءات العمل للاستجابة لطلبات المساعدة.

إن الطابع المدمر الذي لا هوادة فيه للإرهاب في العالم يجب أن يواجه بنفس القدر من التصميم على دحره ومكافحته. وتشيد دولة الإمارات العربية المتحدة بالجهود الجماعية للجان الثلاث التي تسهم في مكافحة الإرهاب. وسواصل العمل عن كثب مع كل من يسعى إلى القيام بذلك.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر رؤساء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) على إحاطاتهم وقيادتهم الماهرة لعملنا خلال العام الماضي. لا تظهر الإحاطات تعقيد التحديات التي نواجهها فحسب، بل ترابط جهودنا للاستجابة إليها بفعالية.

وأود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن عمل كل لجنة.

والجزاءات محددة الأهداف التي فرضتها لجنة القرار 1267 أداة مهمة للمجلس لاحتواء قدرات الجماعات الإرهابية وكبحها. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد على شفافية عملياتنا ونزاهتها. وبفضل مكتب أمين المظالم، فإن نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1267 ينطوي على إجراءات عادلة وواضحة، تضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان في تنفيذ الجزاءات. وعلاوة على ذلك، فإن الإغفاء لأغراض إنسانية الذي أنشأه القرار 2664 (2022) يمثل معلماً أساسياً في تيسير

يمكن أن تسهم في اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها. ويدعو الدول وأصحاب المصلحة إلى تعزيز التسامح والتعايش السلمي، ويشجع النهج الوقائية والشاملة التي تشرك المجتمع بأسره للتصدي لخطاب الكراهية والتعصب. ومن خلال هذا القرار، كلفت الأمم المتحدة الآن برصد تنفيذ أحكامه عبر منظومتها وتقديم تقارير عن ذلك. ونحث جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المساعدة في تنفيذ القرار.

ثانياً، يجب علينا أن نعزز التعاون الدولي. نحن لسنا بحاجة إلى إعادة اختراع العجلة؛ فالآليات موجودة بالفعل، ولكن بتعزيز تطوير التنسيق وتوطيده، لدينا فرصة لتعزيز إطار مكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك أهمية تبادل الدول الأعضاء للمعلومات عن الجماعات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة، وفرض جزاءات فعالة على من يستوفون معايير الإدراج في القائمة. وينبغي أن يشمل ذلك التنسيق أيضاً كيفية إشارتنا إلى الجماعات الإرهابية. فالكلمات مهمة. ولذا يجب أن نتجنب استخدام الأسماء التي تطلقها الجماعات الإرهابية على نفسها التي تصبغ عليها مظهر الشرعية، مثل "الدولة الإسلامية" أو "داعش". تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة "داعش" حيثما أمكن ذلك لأنها تتجنب اللغة التي تربط بين الذين يسعون إلى نشر الإرهاب والأعضاء غير المنتسبين إلى طائفة دينية. وعلى هذا النحو، قدمنا اقتراحاً لتعديل الإشارات الحالية إلى سبعة كيانات محددة بموجب نظام الجزاءات المفروضة على داعش/القاعدة.

ثالثاً، لا يمكننا أن نتجاهل الاتجاه الناشئ لاستغلال التكنولوجيات الجديدة. وبينما نستفيد من التقدم التكنولوجي السريع في حياتنا اليومية، فإن الجماعات الإرهابية تتمتع أيضاً بإمكانية الوصول إلى أدوات جديدة لتغذية نزعة التطرف لدى الآخرين وتجنيدهم، والحث على العنف والكراهية، واستخدام تلك التكنولوجيات الجديدة لتسهيل الأعمال الإرهابية أو ارتكابها. ولذلك، نرحب بتركيز لجنة مكافحة الإرهاب على استغلال الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية. والمفاوضات الحالية بشأن المجموعة الأولى من المبادئ التوجيهية غير الملزمة للدول الأعضاء بشأن مكافحة استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة لأغراض إرهابية مشجعة، ونتطلع إلى اعتمادها من جانب أعضاء اللجنة.

هام. وإذا كنا نريد للجنة أن تقدم هذه المساعدة إلى الدول بالكامل، فإنها يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على فريق خبراء قادر على أداء وظائفه ومكتمل الملاك الوظيفي. ونطلب أن توافق اللجنة من دون مزيد من التأخير على تعيين الخبراء الستة المقترحين ونشكر الرئاسة على جهودها لتحقيق تلك الغاية.

باختصار، تشهد جلسة الإحاطة هذه على التزامنا الجماعي بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتطلب تلك التحديات استجابة منسقة، على أن يكون مفهومها أن الأمن العالمي لا يمكن فصله عن حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفراء فرايزر ونسيبة ومونتالفو سوسا على إحاطاتهم بشأن لجانهم. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للتعاون والتنسيق المتناغم بين اللجان الثلاث. فهي جميعا متفقة معا على تحقيق نفس الهدف، وتؤدي أدوارا حاسمة في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونقر أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به اللجان في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها. وتنتهي موزامبيق على اللجان لما أحرزته من تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

نؤكد من جديد أن اللجان لا تزال عنصرًا حيويًا في الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب. ويشكل الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين ويؤثر على العديد من الدول الأعضاء في مختلف مناطق العالم، فيما تتزايد معدلات الحوادث الإرهابية في البلدان الأفريقية والآسيوية، حيث لا يزال تنظيم القاعدة وداعش نشطين. ويمثل نظام جزاءات لجنة مجلس الأمن، العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أداة هامة من أدوات المجلس لمكافحة التهديدات التي تشكلها الجماعات المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش ومنع تمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة عن طريق تجميد الأصول المالية وفرض حظر سفر وحظر أسلحة على ما يرتبط بالتنظيمين من

التوزيع السريع للمساعدات الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتؤكد ملاحظتنا الأولية أهميته في سياق نظام الجزاءات.

وهناك حاجة إلى الاستمرارية والتنفيذ الفعال في التشريعات الوطنية وبذل جهود إضافية، مثل التوعية، لتعزيز فهمها من جانب الجهات الفاعلة المعنية. وتؤدي اللجنة أيضا دورا هاما في إرساء أساس وقائعي للتهديدات الإرهابية العالمية. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على عمله القيم. وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) -

لجنة مكافحة الإرهاب - نود أيضا أن نشكر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على عملها. إن التقييمات القطرية التي تجريها لجنة مكافحة الإرهاب حاسمة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته بفعالية في امتثال للقانون الدولي. وإسهام المجتمع المدني أساسي في ذلك السياق، ونرحب بالجهود المبذولة لضمان أن يسمع صوته في التقييمات القطرية وفي عمل اللجنة. وتزداد أهمية التعاون لأن جهود مكافحة الإرهاب يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الحيز المدني. ويجب أن نولي اهتماما لاحتياجات من نسعى إلى حمايتهم، وأن نحافظ على حوار مستمر، وأن نكفل ألا تمثل أي من التدابير التي نتخذها ذريعة لارتكاب تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب ما فتئت سويسرا تدعو إلى اتباع نهج شامل للجميع يراعي الفوارق بين الجنسين، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة بين الإرهاب والعنف الجنسي والإنساني. وهذا المنظور ضروري لإعداد استجابات هادفة وفعالة.

ولا تزال لجنة القرار 1540 حجر زاوية لهيكل عدم الانتشار. ولئن كان من الأمور الإيجابية أن اللجنة تمكنت من الاتفاق على برنامج عمل في بداية العام، فإننا نلاحظ عرقلة خطة أعمالها الموضوعية التي كان الرئيس قد أعدها بعناية وقدمها. ويقع على عاتق اللجنة واجب المساعدة في التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الانتشار بين الجهات من غير الدول. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اعتزام اللجنة توضيح دور آلية الدعم وتعزيزها، ولا سيما الدعم الذي يقدمه فريق الخبراء، أمر

يجب أن تتطور أيضا استجابة مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نركز اهتماما أكبر على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. ونحتاج أيضا إلى تعزيز إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار على نطاق أوسع في مجال مكافحة الإرهاب. وكما أبرزنا في اجتماعنا بصيغة آريا المعقود في حزيران/يونيه، يجب على المجلس أن يكفل أن تكون الاستجابات لمكافحة الإرهاب مراعية للمنظور الجنساني. ويشمل ذلك التصدي للعنف الجنسي والجنساني المرتكب في سياقات إرهابية - وهو عنف يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

إن جزاءات الأمم المتحدة عنصر لا غنى عنه في مجموعة الأدوات المتاحة لمجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. وينطبق ذلك بصفة خاصة على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة لهما. وبصفتي رئيسة للجنة، أود أن أشكر شخصيا جميع أعضاء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات على تعاونهم البناء، وأتطلع إلى استمرار تعاوننا في عام 2024. وكان من دواعي سرور مالطة بشكل خاص أننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديث المبادئ التوجيهية للجنة في وقت سابق من هذا العام.

وفي بيئة أمنية عالمية محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد، يثير خطر حصول جهات من غير الدول، مثل الإرهابيين، على أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها قلقا عميقا. والخطر ليس خياليا. فقد كشفت التحقيقات التي يقودها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن أدلة على تطوير واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق. والعمل الهام الذي يقوم به فريق التحقيق مثال على أوجه الترابط في عمل اللجان الثلاث وأهمية التعاون فيما بينها وبين أفرقة خبرائها. ويشمل ذلك مشاركة فريق الرصد التابع للجنة القرار 1267 وفريق خبراء

أفراد وكيانات. وفي هذا السياق، تؤيد موزامبيق تنفيذ الدول الأعضاء الكامل للقرار 1267 (1999) وتعاونها المستمر مع اللجنة في توفير المعلومات ذات الصلة لدعم عمل فريقها للدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وتؤيد أيضا التقديم الدوري الإلزامي للقرارات الوطنية بشأن تنفيذ تدابير التقييم على الصعيد الوطني بغية إثراء تحليلات فريق الرصد.

إن الإرهاب تهديد معقد ومتطور ومتعدد الأوجه يتطلب استجابة شاملة وجامعة وفعالة ومتكاملة ومتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تعتبر موزامبيق الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة قيمة وتشجع الدول الأعضاء على كفالة تنفيذها. وتدعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى مواصلة تعزيز الاستراتيجية وتوفير المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء التي تطلب هذه المساعدة. أود أن أختتم بياني بالتهديد على أن العمل الفعال على مكافحة الإرهاب ينبغي أن يتم من خلال تقوية التعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتنان مالطة للسفيرة نسيبة، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، والسفير بيريس لوس، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، على قيادتهما الممتازة خلال عام 2023.

لا يزال التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على السلام والأمن الدوليين مرتقعا وديناميا في جميع مناطق النزاع. ففي أفريقيا، توسع الجماعات المنتسبة لتنظيمي داعش والقاعدة أنشطتها في أجزاء كثيرة من القارة. وفي أفغانستان، لا يزال تنظيم داعش - ولاية خراسان يشكل تهديدا خطيرا داخل البلد والمنطقة عموما. وأفاد فريق الرصد كذلك بأن الصلة بين طالبان والقاعدة لا تزال وثيقة. وعلاوة على ذلك، يستمر تنظيم داعش في تمرده ولا تزال لديه القدرة على شن هجمات على أهداف بارزة في سورية والعراق. ومع تطور التهديد الإرهابي،

وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومع الدول الأعضاء في المنطقة لإعطاء الأولوية للجهود التي تبذلها لجنة القرار 1267 لإدراج الجماعات الرئيسية المنسوبة إلى تنظيم داعش في أفريقيا، وكذلك قادة تنظيمي داعش والقاعدة وميسريهما.

ومن المؤسف أن لجنة القرار 1267 لم تدرج سوى ثلاثة أفراد وكيان واحد منذ بداية هذا العام. وتشكل عمليات الإدراج واحدة من أهم الأدوات التي يمتلكها مجلس الأمن لردع النشاط الإرهابي. وننتقل إلى التقرير نصف السنوي المقبل لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة القرار 1267، والذي سيساعد في إلقاء مزيد من الضوء على المشهد المعقد للإرهاب والتهديد الذي يواجهه المجتمع الدولي.

لا تزال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب تشكل منبرا رئيسيا لمناقشة التهديدات الإرهابية الحالية والناشئة. وتقييمات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب قيمة جدا. ونحث الدول الأعضاء وكيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على استخدام تلك التقييمات لتحديد الثغرات في القدرات وإبراز بعض الممارسات الجيدة المبينة في هذه التقييمات. ونحث جميع أعضاء المجلس على الاعتراف بأهمية تلك التقارير وطابعها التقني واحترامهما. وإذ نلاحظ أهمية زيادة الشفافية والشراقات في جهود تنفيذ الاتفاق العالمي، نكرر التأكيد على أهمية التواصل القوي مع المجتمع المدني في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بمكافحة الإرهاب في أبوجا. ولا تزال لجنة القرار 1540 تشكل حجر زاوية في الجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل من جانب الجهات من غير الدول وإليها، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

وتتطلع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها بدور رئيسي في الإشراف على الالتزامات بمنع الجهات من غير الدول من الاستفادة من نقل أو صنع أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو السلع والمعرفة ذات الصلة. ولهذا السبب، نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء نزعة العرقلة مؤخرا في اللجنة لإعاقة جهود الرئاسة المستمرة منذ عام تقريبا لملاء الشواغر في فريق الخبراء. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو الكيفية التي يجري بها استخدام

القرار 1540 في الزيارات القطرية ذات الصلة التي تقوم بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

إن مشاركة فريق خبراء القرار 1540 في الزيارات القطرية وأنشطة التوعية جانب رئيسي من جوانب تنفيذ ولاية اللجنة. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء أن جميع الدعوات الأخيرة قد مُنعت. كما نأسف أسفا عميقا للمأزق الحالي في عملية اختيار فريق الخبراء. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل لاقتراح رئيس اللجنة ونكرر دعوتنا إلى السماح باستكمال الملاك الوظيفي لفريق الخبراء وعمله بكامل طاقته من دون مزيد من التأخير.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر كل السفراء على إحاطاتهم وقيادتهم في توجيه الانتباه إلى عمل لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، التي تضطلع بأدوار تكميلية في تقييم ومكافحة التهديدات الإرهابية والتصدي لدعم الإرهاب. وينبغي للجان الثلاث أن تتسق جهودها في مجال مكافحة الإرهاب بطرق يعزز بعضها بعضا لتيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز السلام والأمن العالميين. وتذكر الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بتجريم الإرهاب ومنع تمويله وحرمان الإرهابيين من الملاذات الآمنة.

وكما رأى العالم في حالة هجمات حماس الإرهابية الوحشية في إسرائيل، فإن عمل المجلس لمكافحة الإرهاب أبعد ما يكون عن الاكتمال. وتواصل فروع تنظيمي داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما توسيع نفوذها في جميع أنحاء العالم. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد التهديدات في أفريقيا. وإذ نتطلع إلى مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب في أبوجا في نيسان/أبريل، سنعمل في إطار لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

تعرب إكوادور عن تقديرها لرئيستي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأنوه بالعمل المتقاني الذي قامت به الممثلتان الدائمات لانا نسبية وفانيسا فرايزر وفريقيهما في إطار تنفيذ ولاية كل منهما. ونشيد بالتعاون الجاري بين اللجان التي تضطلع بدور مهم في الجهود الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، يسرنا أن نبليكم بأن لجنة مكافحة الإرهاب قامت، في إطار القرار 1373 (2001)، بزيارة تقييمية إلى إكوادور في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الخبراء الذين شاركوا في الزيارة على عملهم. وستشكل الملاحظات الأولية التي وردت بالفعل والتقرير الذي سيُعد عن الزيارة مدخلات أساسية لتعزيز الاستراتيجية الوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته، فضلاً عن تحديد احتياجات بلدي من التعاون التقني.

يأسف وفد بلدي لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها الممثل الدائم هرنان بيريس لوس، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، وجهود فريقه، لم يتسن اختيار مرشحين لشغل الوظائف الشاغرة في فريق الخبراء - على الرغم من أنه قبل أكثر من ستة أشهر حُدّدت قائمة لذلك الغرض على أساس عملية تشاركية وشفافة نظرت في معايير الاختيار المتمثلة في الخبرة والمعرفة التقنية والتعليم والتمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين.

ولا تزال ست من الوظائف التسعة في فريق الخبراء شاغرة. ويحد ذلك من قدرة اللجنة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ القرار 1540 (2004) ويشكل عبئاً كبيراً على كاهل الخبراء الحاليين، الذين يضطلع كل منهم الآن بمهام يقوم بها عادة خبيران أو أكثر. وأدى ذلك بدوره إلى اضطرار اللجنة لرفض المشاركة في الأنشطة المتعلقة بتنفيذ

تلك الشواغر كمبرر لمنع فريق الخبراء من الاضطلاع بمسؤولياته، بما يتماشى مع ولاية اللجنة.

وتشكل تلك العرقلة، بطبيعة الحال، جزءاً من اتجاه تنازلي أكبر ومثير للقلق في التعاون في مجال عدم الانتشار والذي يجعل العالم أكثر خطورة ويمحو عقوداً من التعاون الذي تحقق بشق الأنفس بين دول العالم للحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. والغالبية العظمى من أعضاء اللجنة وغير الأعضاء فيها ما زالوا يعتبرون، عن حق، عمل لجنة القرار 1540 قيماً بصورة هائلة.

ولهذا السبب، نعرب عن امتناننا لقيادة إكوادور وشفافيتها ومشاوراتها ونواصل حث جميع أعضاء اللجنة على العمل بصورة بناءة بخصوص هذا الملف. لقد شجع المجلس صراحة التعاون بين اللجان المنشأة عملاً بالقرارات 1267 و 1373 و 1540 من أجل النهوض بمبادرات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، تعيد القرارات 1810 (2008) و 1977 (2011) و 2325 (2016) التأكيد على ضرورة تحسين التعاون بين لجنة القرار 1540 والهيئات الفرعية الأخرى، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والتنسيق بشأن الزيارات إلى البلدان المعنية، في إطار ولايات كل منها، وتقديم المساعدة التقنية وغير ذلك من المسائل ذات الصلة باللجان الثلاث. ويكتسي نظام القرار 1540 أهمية خاصة في هذا الصدد لأنه يطلب من الدول الأعضاء اعتماد وإنفاذ قوانين لمنع جميع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون والكيانات الخاصة والأفراد الذين قد يكونون إرهابيين عن غير قصد أو بقصد، من الحصول على أصول ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل.

ختاماً، فإن زيادة التعاون بين اللجان الثلاث، بما في ذلك من خلال عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة وزيادة تواتر الزيارات المشتركة وتبادل المعلومات بصورة أكبر بشأن التهديدات الحالية والناشئة في مجال انتشار الأسلحة في أوساط الجهات من غير الدول، من شأنها أن تساعد اللجان الثلاث جميعاً في الوفاء بولاياتها.

السيدة سانثيز إسكيبيردو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

للسيوط في غاية الأهمية. ومن واجبنا بصفتنا أعضاء في المجلس أن نستخدم بشكل كامل الجزاءات المنصوص عليها في النظام المنشأ عملاً بالقرار 1267 مع الحفاظ على نزاهتها وفعاليتها.

وتتطلع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب بدور مزدوج في الحفاظ على فعالية وأهمية عملنا الجماعي. فهي الضامن لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود السيدة ناتاليا غيرمان، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويمكن التوصيات المحددة الأهداف التي صيغت من خلال زيارات التقييم الدول من تعزيز جهودها لمكافحة آفة الإرهاب. ولجنة مكافحة الإرهاب هي أيضاً مختبر للأفكار بشأن كيفية مبادراتنا مع التحديات الناشئة المتمثلة في تهديد إرهابي دائم التغير. ونؤيد العمل في سبيل تنفيذ إعلان دلهي الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة، والذي يكمل الجهود المبذولة في محافل أخرى. وفيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، على سبيل المثال، انضمت فرنسا إلى مبادرة "لا أموال للإرهاب"، التي تراقب كل طرق تمويل الإرهاب، بما في ذلك العملات المشفرة.

يشكل القرار 1540 (2004) دعامة لنظامنا لعدم الانتشار. ولا يزال خطر وقوع المواد الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية والنووية ووسائل إيصالها في أيدي الإرهابيين كبيراً وتواصل قنوات انتشارها الاتساع. ونشيد بجهود رئاسة لجنة القرار 1540 لتحسين طريقة تلبية طلبات المساعدة. ويتعين علينا تحسين أمن السلع والمواد الحساسة ومراقبة الحدود وآليات مراقبة الصادرات. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء الشغور الذي طال أمده لست وظائف في إطار فريق خبراء لجنة القرار 1540 بعد عرقلة تعيين المرشحين الستة الذين اقترحهم رئاسة اللجنة في نيسان/أبريل. وستواصل فرنسا دعم جهود الرئيس لمعالجة الحالة.

وتشجع فرنسا مواصلة التنسيق بين جميع هذه المجموعات التي يكمل بعضها بعضاً. فالتهديد الإرهابي لا يزال مستمراً وما زال يزعج الناس في جميع أنحاء العالم. والهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر دليل آخر على ذلك. وفي مواجهة

القرار 1540 (2004)، والتي يرتبط بعضها بالتعاون بين اللجان الثلاث التي قدمت إحاطات اليوم.

ولذلك، أحث المجلس على إظهار التزامه وتجاوز الاعتراضات غير الضرورية التي تعوق عمل لجنة القرار 1540، وأكرر مضمون الرسالة التي وجهها الممثل الدائم للبرازيل، باسم الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، إلى رئاسة لجنة القرار 1540، بشأن المأزق في عملية اختيار المرشحين والذي يتطلب حلاً عاجلاً.

لا أريد أن أختتم بياني بدون أن أعرب، بصفتي الوطنية، عن تقديري لفريق الخبراء وأمانة اللجنة ومكتب شؤون نزع السلاح على عملهم وامتثالهم لولاية القرار 1540 (2004).

السيدة باولينى (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر مالطة على التزامها في رئاسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والإمارات العربية المتحدة على رئاستها في عام 2023 للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، وإكوادور على رئاستها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004).

أود أن أركز بإيجاز على أنشطة كل لجنة من تلك اللجان وأولوياتنا ذات الصلة.

أنتقل أولاً إلى لجنة القرار 1267 التي تضطلع بدور رئيسي في جهودنا لمكافحة الإرهاب من خلال التأكد من تنفيذ وإنفاذ الجزاءات المفروضة على تنظيمي القاعدة وداعش. فالإرهاب الذي يمارسه تنظيمي القاعدة وداعش والجماعات التابعة لهما لا يزال يشكل التهديد الإرهابي الأشد. وذلك التهديد لا يزال يتغير وينتشر في أفريقيا، وتحديداً في بلدان منطقة الساحل وخليج غينيا، وكذلك في بلاد الشام وأفغانستان وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وكانت فرنسا هدفاً مرة أخرى لإرهاب داعش، كما أظهر القتل المأساوي لمدرس في أراس قبل شهر واحد فقط. وتعتبر فرنسا مهمتي لجنة القرار 1267 والعمل المحايد والمستقل

على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الجزاءات وتبادل المعلومات والتعاون دولياً. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء الافتقار إلى محددات الهوية وعدم كفاية المعلومات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، كما أبرز مقدمو الإحاطات. ويمثل ذلك خطراً كبيراً لأنه قد يمكن بعض الإرهابيين من الإفلات من المساءلة في حين يُحتمل أن يواجه الأبرياء جزاءات ظالمة أو صارمة. ومن المهم في هذا الصدد أن تقدم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية معلومات دقيقة وشاملة لدعم جهود اللجنة في مكافحة الإرهاب.

ثانياً، فيما يتعلق باللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، نؤكد من جديد دورها بوصفها المنبر الرئيسي للحوار بشأن مسائل مكافحة الإرهاب في إطار المجلس. ولا يزال استمرار التعاون بين اللجنة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أمراً حاسماً لجهود المجلس الرامية إلى تقويض الجماعات الإرهابية، مثل داعش وتنظيم القاعدة، التي تواصل تكييف روابطها الاستراتيجية والمالية والدعائية عبر الحدود والحفاظ عليها.

ثالثاً، في سياق المشهد الأمني العالمي الحالي، من المهم أن نعزز العمل في إطار الهيكل العالمي لعدم الانتشار لمنع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي ضوء المسؤوليات الحاسمة الملقة على عاتق اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق باختيار فريق الخبراء المنشأ لمساعدة اللجنة في الوفاء بولايتها على النحو المبين في القرارين 1977 (2011) و 2055 (2012). ونحث على الإسراع بعملية الاختيار لتمكين اللجنة من الاستفادة من خبرة فريق الخبراء ودعمه. وفي ضوء الطابع المتطور لأنشطة الجهات من غير الدول والتقدم العلمي والتكنولوجي، نعتقد أن ثمة أهمية كبيرة لأن تتمكن اللجنة من مواصلة وتعزيز تعاونها مع الدول الأعضاء بشكل استباقي من خلال مناسبات التوعية، وهي مبادرات ستؤدي دوراً حيوياً في زيادة وعي الدول والجهات المدنية الفاعلة على حد سواء باستمرار وستشجعها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004).

هجمية الإرهاب، يجب أن نواصل تعزيز مبادراتنا العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر رؤساء لجان مجلس الأمن الثلاث لمكافحة الإرهاب على بيانهم المشترك وبياناتهم الفردية.

كما تؤكد إحاطات اليوم، تواصل اللجان الاضطلاع بدور مهم من خلال تنفيذها المتكامل للجهود اللازمة لتعزيز الإجراءات العالمية في تقييم الإرهاب ومكافحته، وخاصة في الاستجابة للتهديدات الناشئة وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجماعات الإرهابية. ولذلك، نواصل تشجيع تضافر إجراءات اللجان وأثرها المعزز على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتطلب الطابع المتطور للإرهاب واستخدام الجهات من غير الدول للتكنولوجيات الجديدة تجميع الموارد واتخاذ إجراءات جماعية لاستباق هذه التهديدات. ويجب أن نعمل بطريقة متماسكة لسد الفجوات في قدرات أكثر البلدان ضعفاً والاستفادة من التطورات التكنولوجية السريعة للبقاء استباقيين واستخدام خبرتنا الجماعية للتخفيف من المخاطر التي يشكلها الإرهاب. ونود أن ندلي بثلاث نقاط رداً على الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم.

أولاً، فيما يتعلق باللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، نلاحظ العمل الإيجابي الذي يقوم به فريق الدعم التحليلي والرصد ونشيد بدعمه للجنة في رصد النشاط الإرهابي وتقديم تحليلات بالغة الأهمية، والتي تسهم إسهاماً كبيراً في التصدي للتهديد المتطور الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة. ونلاحظ العمل البناء للجنة الذي أسفر عن مراجعة ناجحة للمبادئ التوجيهية لتسيير أعمال اللجنة وفقاً للقرار 2610 (2021). وتوفر المبادئ التوجيهية الوضوح، مما يمكن اللجنة من الكشف بكفاءة عن أنشطة الإرهابيين والأفراد والجماعات والكيانات واستهدافها والمساعدة في تعطيلها. وتتوقف فعالية لجنة القرار 1267 في مكافحة الإرهاب

سعيها إلى نشر الكراهية والخوف في جميع أنحاء العالم باستخدام التكنولوجيات الجديدة والاستفادة من انعدام الاستقرار الإقليمي. ويتعين تطوير عمل لجنة مكافحة الإرهاب لكي تظل متفوقة على ذلك. ولكي يكون عملنا فعالاً، فإن وجهات نظر الخبراء التقنيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لا تُقدر بثمن. كما نشيد بعمل اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبعمل رئيسيتها. ولا يزال تحليل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لذلك التهديد المتطور ولمدى فعالية الجزاءات مرجعا بالغ الأهمية للدول الأعضاء، ونرحب بالعمل الذي تقوم به رئاسة اللجنة وأمانتها وأمين المظالم لدعم الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة. فهذه أمور بالغة الأهمية لضمان احتفاظ نظام القرار 1267 بالدعم الواسع والشرعية اللذين يحتاج إليهما.

على الرغم من أن لكل لجنة من هذه اللجان ولاية متميزة، فإنها تشترك في غاية مشتركة - وهي التصدي للتهديد المستمر والكبير الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكننا التصدي لهذا التهديد معاً إلا من خلال تنفيذ ولايات هذه اللجان الثلاث بشكل فعال ومنسق. ويجب أن نضاعف هذه الجهود.

السيد سوزوكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رؤساء اللجان على إحاطاتهم الشاملة وقيادتهم للجان.

على الرغم من أن لكل لجنة من اللجان ولاية متميزة، فإنها تشترك في غاية مشتركة - وهي التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان فعالية عمل هذه اللجان وتنسيقه.

أولاً، تواصل لجنة المجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما

في الختام، تؤكد غانا من جديد أن الكفاح العالمي ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل يتطلب التزاماً ثابتاً وتعاوناً وتدابير استباقية. وبمواصلة التعاون والوفاء بالتزاماتنا والاستفادة من التكنولوجيا وإعطاء الأولوية للتعاون الدولي، يمكننا مكافحة الإرهاب بشكل فعال وحماية الأمن العالمي وضمان سلامة دولنا وشعوبنا.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رؤساء اللجان على إحاطاتهم وعلى قيادتهم المشتركة لجهودنا لمكافحة الإرهاب. لقد كان المجلس محظوظاً بهذه الرئاسة الفعالة والدينامية من الإمارات العربية المتحدة ومالطة وإكوادور خلال العام.

وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها الخاص للرئيس الجديد للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) على حماسه منذ أن تولت إكوادور هذا المنصب في بداية العام. ونشيد بالرئيس لكفالاته موافقة اللجنة على برنامج عمل للمضي قدماً بالإجراءات المتفق عليها في القرار 2663 (2022) ونرحب باعتزام الرئيس وضع مبادئ توجيهية طوعية للجنة. ومع ذلك، وعلى الرغم من النوايا الحسنة للرئيس والنهج البناء الذي يتبعه أغلبية أعضاء اللجنة، فقد تعرقل مرة أخرى إحراز تقدم وتقديم الدعم للدول. ومن المخيب للآمال أن عضوين مستمرين منذ نيسان/أبريل في تعطيل عملية استبدال فريق خبراء لجنة القرار 1540 وأن عضواً دائماً يعرقل الآن أنشطة التواصل الخارجي للجنة. وتقوض هذه الحالة بشدة قدرتنا على دعم الدول في تنفيذ قرار يرمي إلى منع وقوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمواد ذات الصلة في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. ومن الصعب أن نفهم الأسباب التي تجعل أي بلد، ناهيك عن عضو دائم في المجلس، يحبط تلك الجهود.

وقدر المملكة المتحدة أيما تقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ورئاسة اللجنة للتصدي لآفة الإرهاب العالمية وحماية جميع مواطنينا. فالتهديد الإرهابي يتطور ولا يزال يحدق بنا. وتواصل الجماعات الإرهابية، بما فيها الجماعات المنسوبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش،

أخيراً، تكرر اليابان، مرة جديدة، إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة تنفيذ تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تنفيذا صارما. ولن تدخر اليابان جهدا لمنع الإرهاب ومكافحته - وهي مهمة تشكل جزءا لا يتجزأ من بناء مجتمع دولي ينعم بالسلام والاستقرار وتُحترم فيه كرامة الإنسان.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر رؤساء اللجان المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1373 (2001) و 1540 (2004) بشأن الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، وهم السيدة فرايزر ممثلة مالطة، والسيدة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسيد بيريس لوس ممثل إكوادور، على إحاطاتهم المفيدة جدا. إن جلسة الإحاطة المشتركة هذه تثبت لنا أهمية الحفاظ على نهج كلي ومتضافر في مكافحة هذه الآفات.

وتؤكد غابون من جديد دعمها لجميع لجان مجلس الأمن المنشأة لمكافحة الإرهاب والانتشار النووي ونقدر العمل الذي تم الاضطلاع به طوال العام، بدءا من الاجتماعات بين أفرقة الرصد وأصحاب المصلحة والدول الأعضاء ووصولاً إلى الإحاطات المواضيعية التي توفر إطارا أساسيا لتبادل المعلومات. وينوه بلدي بالتزام اللجان المستدام والذي يكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى السياق الصعب للغاية الذي يجد العالم نفسه فيه. وتثبت جميع تلك الجهود المشتركة فعلا أهمية التعاون لتعزيز إجراءاتنا في مواجهة التهديدات الخطيرة المتمثلة في الإرهاب والانتشار النووي. ويسر غابون أنها قدمت إسهامات متواضعة في تلك الجهود التي يجب أن تستمر حتى نتتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على هذه الآفات التي تهدد سلامنا وأمننا المشتركين.

ونرحب بالعمل الرائع الذي قامت به مالطة بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1267. فلا يزال السلام والأمن الدوليان يواجهان تهديدا خطيرا بسبب تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، بما في ذلك الدعم الذي يقدمانه للمنظمات أو الأفراد المسؤولين عن الأعمال الإرهابية. واليوم، لا يكمن ذلك التهديد في قدرة تلك الجماعات على التكيف والاستمرارية فحسب، بل أيضا في قدرتها على

من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات الاضطلاع بدور مهم في مكافحة الإرهاب، وتنتي اليابان على عمل رئيسة اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. كما نشيد بعمل أمين المظالم الذي يسهم في ضمان إجراءات عادلة وواضحة لنظام جزاءات القرار 1267. وبغية ضمان تنفيذ تدابير الجزاءات بسرعة وصرامة، نشدد على أهمية التحسين المستمر لطرق إرسال الإخطارات بشأن تحديثات القائمة. ونشكر الأمانة على جهودها بشأن تلك المسألة.

ثانيا، تواصل لجنة مكافحة الإرهاب أيضا الاضطلاع بدور حيوي في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان. وترحب اليابان بتركيز اللجنة المستمر على التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وما زلنا نشارك بشكل بناء في المناقشات بشأن وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة، على النحو الوارد في إعلان دلهي المعتمد في العام الماضي. وفي ذلك الصدد، تقدر اليابان جهود رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونقدر النهج الشامل للجميع والتشاورى لإجراء مناقشات مفصلة في هذا المجال مع الشركاء، بما في ذلك مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

ثالثا، يشكل قرار مجلس الأمن 1540 (2004) عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ونقدر اليابان تقديرا كبيرا عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) وفريق الخبراء التابع لها في مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار 1540 (2004) تنفيذا كاملا. وفي ذلك السياق، تعرب اليابان عن قلقها البالغ بشأن الحالة الراهنة حيث لم تتمكن اللجنة من ترشيح خبراء جدد لأكثر من ستة أشهر. ومن المؤسف أيضا أن اللجنة لم تسمح للأعضاء الحاليين في الفريق بالمشاركة في أنشطة التوعية الأخيرة. ونقدر اليابان تقديرا عاليا للجهود الدؤوبة التي تبذلها إكوادور، رئيسة اللجنة، في البحث عن حل قائم على توافق الآراء لهذه الحالة المؤسفة. ويحدونا أمل صادق في أن تحل اللجنة هذه المسألة على وجه السرعة ومن دون المزيد من التأخير. فلا يمكن أن يظل عمل اللجنة رهينة لعرقلة عضو بعينه فيها.

جمع الأموال وإحراز تقدم في المناطق المنكوبة بالعنف والنزاعات. وفي ذلك الصدد، لا تزال غابون مقتنعة بأن نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار 1267 (1999)، بما في ذلك عمل اللجنة ذات الصلة، يجب أن يظل أداة أساسية في مكافحة الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى داعش والقاعدة وعنصرًا حيويًا في جدول أعمال المجلس لمكافحة الإرهاب. ويغتنم بلدي هذه الفرصة أيضًا ليدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها دعماً للعمل القيم الذي يقوم به فريق الرصد ومكتب أمين المظالم اللذان يضطلعان بدور رئيسي في تنفيذ نظام الجزاءات المنصوص عليه في القرار 1267.

وقد عملت ألبانيا بشكل وثيق مع مكتب أمين المظالم وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في التصدي للتحديات المتصلة بالإدراج في القائمة والرفع منها. ونحث الدول الأعضاء المتأثرة على اقتراح الإدراج في القائمة امتثالاً للقرارات ذات الصلة ولتنفيذ توصيات أمين المظالم. ونرحب بالمبادئ التوجيهية المستكملة لعمل اللجنة ونعتقد أنها أضافت قيمة من حيث استخدام الجزاءات على نحو فعال لاستهداف الإرهابيين. وكذلك نشيد بعمل فريق الرصد وقد أحطنا علماً بعناية بتقييمه لخطر الإرهاب، الذي لا يزال مرتفعاً في مناطق النزاعات. وقد أظهرت المنظمات الإرهابية ميلاً إلى استغلال النزاعات القائمة والدول الهشة لتوسيع نفوذها وتنفيذ هجمات. وترحب ألبانيا بالنهج المرن الذي تتبناه اللجنة في تكييف أنشطتها للاستجابة للتهديدات المتطورة التي يشكلها تنظيم داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما.

يظل القرار 1540 (2004) جزءاً أساسياً من الهيكل العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وتنفيذه بصورة كاملة ضروري للحد بشكل كبير ومستدام من المخاطر المتصلة بحيازة الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، نرحب بحملات التوعية التي تقوم بها اللجنة من خلال التعاون مع الدول الأعضاء. ويعيد بلدي تأكيد اهتمامه بأن يرى اللجنة تولى الأولوية لشواغل البلدان النامية.

وفي الختام، أشدد على أن عملنا الجماعي ضد الإرهاب والانتشار النووي يجب أن يتماشى مع التزاماتنا باحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفقر، وبصفة خاصة، صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ستاسيتولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن امتناننا للسفراء فرايزر ونسيبة ومونتالفو سوسا على

لتلك الغاية، فإن ألبانيا، بوصفها بلدا له تاريخ طويل من التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة، تؤيد بقوة تعزيز التسامح والحوار بين الأديان والثقافات بغية تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه التطرف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين. تشكر الصين السفارة نسيبة على الإحاطة التي قدمتها بالنيابة عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، وتشكر الإمارات العربية المتحدة ومالطة وإكوادور على عملها الجاد في رئاسة اللجان الثلاث. وقد أحرزت اللجان تقدما ملحوظا في عملها خلال العام الماضي. فأولت دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيسة للجنة مكافحة الإرهاب، اهتماما جادا بالاتصال والتنسيق، وبروح رائدة عززت بنشاط جهود اللجنة للقيام بالزيارات القطرية وتابعت عن كثب التطورات والتحديات الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب وعززت التبادلات والمناقشات بشأن إساءة استخدام الإرهابيين للطائرات غير المأهولة والذكاء الاصطناعي وساعدت كذلك في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المعنية، مما ساعد الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الجديدة للإرهاب.

وعززت مالطة، بوصفها رئيسة للجنة القرار 1267، مساعي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستكملت نظامها الداخلي واستعرضت قائمة الجزاءات وجهاز بنشاط طلبات الإدراج في القوائم والرفع منها والإعفاءات. ونهضت إكوادور بنشاط، بوصفها رئيسة للجنة القرار 1540، بتنفيذ اللجنة لقرارات مجلس الأمن والتعاون الدولي بشأن عدم الانتشار. وكما ذكرت السفارة نسيبة للتو، أقدمت اللجان على تبادل آراء أفقي مفيد أسفر عن نتائج طيبة، وهو أمر نقدره الصين.

لقد ابتدرت الصين، خلال رئاستها لمجلس الأمن في عام 2005، تقديم الإحاطات المشتركة من اللجان الثلاث، بغية تعزيز

الإحاطات المفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص - وهي خطوة نرحب بها لنهج المجتمع بأسره الذي يقع في صميم جهودنا المشتركة لمنع الإرهاب ومكافحته.

ولئن كنا ندرك الفرص العظيمة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا حقيقة أنه يمكن استخدامها من قبل الأفراد والكيانات الخبيثة. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع وندعم عمل اللجان في التصدي للتهديد الذي يشكله استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مع ضمان الامتثال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ نشيد بالتقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ القرار 1540 (2004)، فإننا ندرك بنفس القدر أن تنفيذا كاملا لا يزال مهمة طويلة الأجل. ولذلك، يظل عمل لجنة القرار 1540 يؤدي دورا رئيسيا في تحقيق هدفها الرئيسي. وما زال يساورنا القلق إزاء التأخير المطول في تعيين الأعضاء الستة الجدد في فريق الخبراء، الأمر الذي يتسبب في عقبات خطيرة أمام الأداء السليم للجنة. ومن الملح حل هذه المسألة، وتعيد ألبانيا تأكيد تأييدها الكامل للرسالة التي عممها أعضاء مجلس الأمن الـ 10 المنتخبون في ذلك الصدد. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التحلي بالمرونة وإيجاد نهج مشترك.

وإذ أن هذه هي الجلسة المشتركة الأخيرة لألبانيا، أود أن أعيد التأكيد على أن ألبانيا ستواصل دعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولكن، مهما حاولنا جاهدين، فإن جهودنا ستفشل في نهاية المطاف إذا لم نضع حقوق الإنسان في صميم كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب. فلا يمكن أبدا أن يكون هناك أي عذر لانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل زيادة الفعالية في مكافحة الإرهاب. وكما قلنا من قبل، فإن التعامل برد الفعل مع الإرهاب لن يكون كافيا على الإطلاق. إننا بحاجة إلى الاستثمار في الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتقويض قدرة الإرهابيين على تجنيد ضحايا جدد واستغلال المظالم المشروعة للناس من أجل السعي إلى تنفيذ برنامجهم الإرهابي. وتحقيقا

وفريق الخبراء التابع للجنة القرار 1540 ما فتئوا يجرون تبادلات منتظمة، ويساعدون بعضهم بعضا في صياغة التقارير ويشاركون في المناقشات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ونأمل أن تعزز اللجان الثلاث، مع استمرارها في الممارسات المذكورة آنفا، تأزرها بطرق أكثر تنوعا، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة والإحاطات المشتركة للدول الأعضاء.

ثالثا، ينبغي أن تتعاون اللجان على مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز بناء القدرات. ويحدونا الأمل في أن تحقق لجنة مكافحة الإرهاب تخصيص الموارد على النحو الأمل، وأن تساعد، تمشيا مع احتياجات البلدان المعنية، البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والبلدان التي تقف في طليعة مكافحة الإرهاب، على تعزيز قدراتها التشريعية والقضائية وقدرات إنفاذ القانون. وينبغي للجنة القرار 1267 أن تساعد الدول الأعضاء على أن تفهم بدقة جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تنفذها بدقة. وينبغي للجنة القرار 1540 أن تشجع الدول الأعضاء على زيادة الاستثمار في المساعدة التقنية والتعاون الدولي، ومعالجة العلاقة بين عدم الانتشار والاستخدامات السلمية على النحو السليم، وحماية حق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا.

وتعارض الصين بشدة جميع أشكال الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل النهوض بنشاط بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وتحسين الهيكل الدولي لعدم الانتشار، وحماية السلام والأمن العالميين بصورة مشتركة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.

التبادلات والتعلم المتبادل فيما بينها وإيجاد أوجه تآزر في مكافحة الإرهاب. ولا يزال المشهد العالمي الحالي لمكافحة الإرهاب معقدا ومقلقا، حيث يثير الإرهابيون والقوى المتطرفة المشاكل ويتواطؤون مع بعضهم البعض عبر الحدود. ولا تزال الشبكات الإرهابية تنتشر وتتوسع. ولا يزال أمامنا طريق طويل في مكافحة الإرهاب. فينبغي للجان الثلاث أن تظل وفية لمهامها التأسيسية وأن تتمسك برؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وأن تعزز التضامن والتعاون وأن تقدم إسهامات جديدة في قضية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

فأولا، ينبغي للجان أن تكثف جهودها لتحسين عملها. وتدعم الصين لجنة مكافحة الإرهاب في التكيف مع الحالات الجديدة والاستجابة للتحديات الجديدة وتعزيز التنفيذ الكامل لقرارات المجلس بشأن مكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن تقدم الدعم والمساعدة للجنة مكافحة الإرهاب في عملها. وينبغي للجنة القرار 1267 أن تواصل اتباع نهج موضوعي ومحايدي ومهني لمعالجة الإدراج في قوائم الجزاءات والرفع منها والإعفاءات، وفقا لقرارات المجلس، بغية ضمان سلطة نظام الجزاءات وفعاليتها. ولا تزال التعيينات الجديدة في فريق خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 معلقة منذ فترة طويلة. ويحدونا الأمل في أن تضطلع الرئاسة بدور تنسيقي في تيسير التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تلك المسألة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، ينبغي للجان الثلاث أن تحافظ على الاتصال والتفاعل. وتساعد الإحاطات المشتركة جميع الأطراف على اكتساب فهم شامل للحالة العالمية لمكافحة الإرهاب وأولويات عمل كل منها، حتى تتمكن من التعلم بشكل أفضل من عمل بعضها البعض وتكمل عمل بعضها البعض. ويسرنا أن نرى أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة القرار 1267،